Document: EC/90
Date: 15 December 2015
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# محاضر جلسات الدورة التسعين للجنة التقييم

**مذكرة إلى السادة الأعضاء في لجنة التقييم**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Oscar A. Garcia**
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف:2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

**Alessandra Zusi Bergés**
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

لجنة التقييم – الدورة التسعون
روما، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

# محاضر جلسات الدورة التسعين للجنة التقييم

1- تغطّي هذه المحاضر مداولات لجنة التقييم خلال دورتها التسعين التي عُقِدت بتاريخ 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

2- ووفقا للقرار الذي اتخذته اللجنة في تلك الدورة (انظر الفقرات 44–46 أدناه)، سوف يتم تداول هذه المحاضر مع المجلس التنفيذي.

**البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة**

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة من الهند (رئيس اللجنة)، ومصر، وفرنسا، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج، وسويسرا. كما حضرت الصين أيضاً بصفة مراقب. وانضمّ إلى اللجنة كل من نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ وكبير مدراء الحافظة في دائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ وسكرتير الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ والمسؤول عن التخطيط الاستراتيجي في دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، ومديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا وأحد مدراء البرامج القطرية من شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا؛ وكبيرة الموظفين القانونيين من مكتب المستشار العام وغيرهم من موظفي الصندوق.

**البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال**

4- ضمّ جدول الأعمال البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تعديل سياسة التقييم في الصندوق؛ (4) جدول الأعمال المؤقت المعدل للجنة التقييم لعام 2016؛ (5) الإجراء المقترح لإعداد محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها وتداولها ؛ (6) تقدير أداء برنامج التنمية المستدامة في المناطق الريفية الجبلية في ألبانيا؛ (7) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (8) تقرير الكفاءة الإنمائية للصندوق؛ (9) النسخة الثانية من دليل التقييم؛ (10) مسائل أخرى

5- اقترَح رئيس اللجنة، ولغاية توفير الوقت، تعديل ترتيب البنود على جدول الأعمال بهدف تحريك المناقشات الخاصة بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر وعمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بحيث تكون بعد اعتماد جدول الأعمال مباشرة. وستتم إعادة ترتيب هذين البندين ليصبحا البند (3) والبند (4) على التوالي. علاوة على ذلك، اقترح رئيس اللجنة النظر في هذين البندين بصورة متزامنة تبعا للممارسة الحالية في دورات المجلس التنفيذي.

6- وتم أيضاً تعديل جدول الأعمال المؤقت ليضم تحت مسائل أخرى: (أ) تشاطر الموجز التقييمي الذي أعده مكتب التقييم المستقل حول الندوة التقنية المنعقدة مؤخرا عن تعزيز القدرة على تقييم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: "القضاء التام على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"؛ وبناء على اقتراح فرنسا (ب) إدراج تقرير التقييم التجميعي الخاص بتنمية المراعي في جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2016. واتفق على إدراج هذا البند الفرعي تحت البند الخامس من جدول الأعمال المؤقت المعدل للجنة التقييم لعام 2016.

7- تبنّت اللجنة جدول الأعمال الوارد في الوثيقة EC 2015/90/W.P.1/Rev.1، كما تم تعديله حسب الأصول، ليعكس الترتيب المعدَّل لبنود جدول الأعمال ويتضمن بندين إضافيين تحت مسائل أخرى (ستتم إعادة نشر هذه الوثيقة كـ EC 2015/90/W.P.1/Rev.2).

**البندان 3 و 4 من جدول الأعمال: التقرير السنوي عن نتائج واثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق**

8- قبل الخوض في هذين البندين، أحاطت اللجنة علما بتعليق أدلى به سكرتير الصندوق حول طبيعة هاتين الوثيقتين. وتبعا لـ "تقرير عن الإجراءات وخطة التنفيذ الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الفعالية دعما للتسيير في الصندوق" الذي سيعرض على الدورة السادسة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي للعلم، أشار سكرتير الصندوق إلى أنه تحرى، مع مكتب التقييم المستقل والإدارة، السبل الإضافية للتطرق بصورة أفضل لاحتياجات إبلاغ الدول الأعضاء دون التضحية بإجراءات الكفاءة. وسوف يتم عرض مقترح بهذا الصدد على اللجنة في الوقت المناسب.

9- استعرضت اللجنة التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق كما هو وارد في الوثيقة EC 2015/90/W.P.5، واستجابة الإدارة عليه كما انعكست في الضميمة .EC 2015/90/W.P.5، وفي الوقت ذاته استعرضت اللجنة تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وتعليقات مكتب التقييم المستقل عليه كما هو وارد في الوثيقة EC 2015/90/W.P.6 وضميمتها EC 2015/90/W.P.6/Add.1، وعلقت على كلا البندين.

10- رحبت اللجنة بالوثيقتين، وأثنت على مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق على الجهود المبذولة في إعدادهما. وعلى وجه الخصوص، فقد أثنت على مكتب التقييم المستقل لإعداد نسخة عام 2015 من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق داخل المنظمة بصورة كاملة. كما عبرت عن تقديرها لإدراج استعراض عن التقدم المحرز فيما يتعلق ببعض الأولويات المختارة لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، مثل زيادة الكفاءة التشغيلية وتعزيز نظام إدارة النتائج. وناقشت اللجنة الوثيقتين بتفصيل كما هو وارد في الموجز أدناه.

**التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق**

11- عبرت اللجنة عن تقديرها لهذا التقرير كأداة للتعلم والمساءلة في آن معا، وأثنت على مكتب التقييم المستقل لجودة هذه الوثيقة. ورحب الأعضاء بالخصائص الجديدة المدرجة في نسخة هذه السنة؛ ومنها على وجه الخصوص، التفسير الواضح لجملة البيانات المستخدمة وتحليل التوزيع الإحصائي للتصنيفات المتاحة مما وفر صورة أوضح لأداء المؤسسة استنادا إلى معايير التقييم. وأوصت اللجنة بإيلاء مركز الصدارة لنتائج التقييم الحاسمة التي يساندها التحليل الإحصائي لضمان توازن أفضل بين الإحصائيات والرسائل الأساسية.

12- كما رحب الأعضاء أيضا بمقارنة النظراء لنفس العينات من تقارير إنجاز المشروعات، الأمر الذي ساعد على الوصول لفهم أفضل لعدم الارتباط الواضح في التصنيفات الخاصة بكل معيار من معايير التقييم الإحدى عشرة. وأشارت اللجنة أيضا إلى تحسن تصنيف أداء المشروعات منذ عام 2008، علاوة على التوجه الإيجابي في تحقيق الأثر على الفقر الريفي. إلا أنه مازال هنالك مجال لإدخال تحسينات على مجالات الكفاءة التشغيلية.

13- وأشارت اللجنة بأن النتائج ذات الصلة بالاستدامة، وبخاصة تلك المنبثقة عن الدراسة المواضيعية، كان يمكن أن تنعكس بصورة أفضل في التوصيات، وحثت إدارة الصندوق بأخذها بعين الاعتبار بغض النظر عن وضعها ضمن التوصيات أو لا. وشجعت اللجنة أيضا إدارة الصندوق على التركيز على ما يلي: (أ) الملكية والمشاركة على المستوى المجتمعي؛ (ب) تحليلات المخاطر عند تصميم المشروعات؛ (ج) رأس المال الاجتماعي والبشري في متابعة التقرير، وذلك بغرض ضمان نتائج مستدامة.

14- علاوة على ذلك، قدرت اللجنة عاليا التصنيف المرضي للغاية الذي حظيت به بعض المشروعات التي يمولها الصندوق بشأن قضايا التمايز بين الجنسين، وأكدت على أهمية تحسين تصنيفات التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق بأسرها.

15- واعترفت اللجنة أيضا بأداء الصندوق الجيد كشريك فعال، وبالأثر الإيجابي للامركزية، واقترحت أن يحلل مكتب التقييم المستقل أثر ندب مدراء البرامج القطرية على أداء المشروعات. وشجعت إدارة الصندوق على ضمان ألا تترجم اللامركزية فقط إلى زيادة عدد المكاتب القطرية وإنما أن تعني أيضا تقويتها لتعزيز الفعالية.

16- ومع ثناء اللجنة على مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق على النتائج الخاصة بالأنشطة غير الإقراضية، وتحسن الأداء في حوار السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء الشراكات، أكدت اللجنة على أنه، وفي الوقت الذي يتوجب فيه على الصندوق أن يكون حذرا بأن لا يثقل كاهل المكاتب القطرية بالأعباء، نظرا لمحدودية الموظفين الموجودين فيها، فإنه يتوجب عليه أن يتأكد من وجود ما يكفي من الموارد لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتعزيز أكبر لعمل الصندوق في هذه المظاهر الثلاثة من الأنشطة غير الإقراضية، نظرا للفرص الضخمة الموجودة.

17- دعمت اللجنة التوصية الخاصة بالاستدامة، وفي الوقت الذي طلبت توضيحا من المكتب حول التمايز الظاهر بين استدامة فوائد المشروع (على مستوى المستفيدين) والنظر في استمرار الخدمات الموفرة للمستفيدين بعد إغلاق المشروعات. وبالنسبة لهذه المسألة، أوضح المكتب بأن المقصود بالاستدامة هو استمرار صافي الفوائد من التدخل الإنمائي. وطلب أعضاء اللجنة تفسير القضايا ذات الصلة بالأرقام الخاصة بالاستدامة وطلبوا من إدارة الصندوق ضمان التطرق لهذه القضايا بصورة ملائمة على مستوى المشروع، كما اقترحوا أيضا خارطة طريق تعد لهذا الغرض.

18- واعترفت اللجنة بجهود الصندوق في تعزيز الاستدامة البيئية لعملياته، من قبيل إدراج مؤشر مكرس للتأقلم مع تغير المناخ في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر للموارد، وسياسة التقدير البيئي والاجتماعي والمناخي لعام 2015. وأحاط أعضاء اللجنة علما بزيادة عدد المشروعات التي تحسن فيها تصنيف الاستدامة البيئية، ولكنهم أكدوا على أهمية ضمان إدارة الصندوق لتعزيز ملائم للقدرات في مجالات الموارد الطبيعية والبيئة وتغير المناخ.

19- وناقشت اللجنة بصورة موسعة التوصية الواردة في التقرير بإدراج استراتيجيات للخروج في المشروعات إما عند التصميم أو التنفيذ. وأشير إلا أن هنالك اختلاف في الطريقة التي ينظر فيها المكتب وإدارة الصندوق لمفهوم العلاقة بين استراتيجيات الخروج والاستدامة الفعالة للمشروعات. وأشارت اللجنة إلى وجهة نظر الإدارة بأهمية الإبقاء على نهج للبرنامج القطري يؤكد على استمرار الانخراط وتوسيع النطاق أكثر من

"الخروج". وعلى أية حال، صادقت اللجنة على توصية المكتب بإدراج استراتيجيات للخروج في المشروعات في محاولة لضمان الاستدامة، وشجعت إدارة الصندوق على النظر في هذه التوصية، وأكد المكتب أن الضعف المتكرر في تصميم وتنفيذ استراتيجيات مجدية للخروج خلال عمر المشروع يحد من الاستدامة.

20- وفي نفس القضية، اعترفت اللجنة بالحاجة لأن تقوم إدارة الصندوق بالتفريق بين استعراض منتصف الفترة الذي يقوم به الصندوق وانخراطه في بلد ما على المدى الطويل من جهة، والإنجاز الناجح لمشروعاته وخروجه من المشروعات الإفرادية من جهة أخرى.

21- وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن كيفية تفريق الصندوق لعمله في توسيع النطاق وعمل الشركاء الآخرين في نفس المجال، وخاصة في سياق صياغة الاستراتيجيات الخاصة بالاستدامة وتوسيع النطاق.

22- أحاطت اللجنة علما باستنتاجات المكتب بشأن أداء المشروعات في البلدان غير الهشة مقارنة بالبلدان الهشة، وأكدت على الحاجة للمزيد من المعلومات عن كيفية معاملة الدول الهشة في كل من التقرير السنوي عن نتائج وعمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وعلى وجه الخصوص، فقد تساءل أعضاء اللجنة فيما لو تم أخذ الهشاشة بعين الاعتبار عند إعداد التقرير السنوي أو خلال تنفيذ المشروعات لأن من شأن ذلك أن يؤثر على الفجوة بين التصنيفات الممنوحة لكل من الدول الهشة وغير الهشة. وعبرت اللجنة عن وجهة نظرها بأنه من المنصوح به النظر في تصنيف الهشاشة عند التنفيذ، وكذلك الحاجة للمزيد من مناقشة المناطق الهشة على المستوى الوطني وشبه الوطني حيث يعمل الصندوق.

23- رحبت اللجنة بموافقة الإدارة على التوصية الخاصة باستعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وأحاطت علما بعدم موافقتها على التوصية بإدراج مؤشرات وأهداف محددة قابلة للقياس للأنشطة غير الإقراضية في جميع أطر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ومع اعتراف اللجنة بأن الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية تكمل بعضها بعضا وبأنه يتوجب على برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج تحديد مؤشرات وأهداف قابلة للقياس لمخرجات استراتيجية قطرية تسهم في تحقيقها كل من الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية بصورة مشتركة. فقد طلبت من الإدارة إيضاح كيفية قياس أداء الأنشطة غير الإقراضية في هذه المجالات نظرا للافتقار إلى مؤشرات محددة.

24- وأشادت اللجنة أيضا بإدراج مقطع عن القضايا المتكررة في فترة التجديد التاسع، ووافقت على الحاجة لنظم فعالة وكفؤة للرصد والتقييم على مستوى المشروعات والمستوى القطري. وأحاطت اللجنة علما بجهود الإدارة المتجددة لحل هذه المشكلة من خلال سلسلة من المبادرات الجديدة مثل التدريب على الرصد والتقييم وإصدار شهادة بهذا التدريب، إلا أن الشواغل مازالت تراودها حول الضعف المستمر لنظم الرصد والتقييم ضمن الصندوق. وشجعت إدارة الصندوق على تحري كيفية تلافي الضعف من جهة الحكومات بصورة أكبر.

25- وإجابة على سؤال عن سبب عدم إدراج مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في وضع مؤشرات أداء الصندوق، أوضح مكتب التقييم المستقل أن هذه الوكالة تحديدا لا تستخدم نظاما للتصنيف يشبه النظام الذي يستخدمه الصندوق وغيره من المصارف متعددة الأطراف. أما وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى فليس لديها تقرير يمكن مقارنته بالتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق.

26- وأخيرا، رحبت اللجنة بموضوع التعلم المقترح لتقرير عام 2016 وهو إدارة المعرفة، وطلبت توسيع هذا الموضوع ليغطي تحليلا لمعوقات تقاسم المعرفة والعوامل الرئيسية التي تيسر التعلم داخل المنظمات. إضافة إلى ذلك، شجعت اللجنة مكتب التقييم المستقل على النظر في التأكيد على المظاهر الائتمانية لأداء الحكومات في التقارير المستقبلية.

**تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق**

27- أثنت اللجنة على إدارة الصندوق لجهودها في تعزيز تركيز التقرير على نقاط القوة والضعف والإجراءات التصحيحية، وعلى إدراج تحديث عن وضع تنفيذ التزامات التجديد التاسع للموارد. كما أعربت عن تقديرها على وجه الخصوص لإدخال نظام التشفير بالألوان وذلك لرؤية أفضل للنتائج ولعرض التوجهات في أداء الصندوق.

28- وأشارت تصنيفات التقدير الذاتي إلى أداء متين في الفعالية، والكفاءة، والأثر على الفقر الريفي، والمساواة بين الجنسين والاستدامة وتوسيع النطاق، حيث تم تحقيق معظم الأهداف الموضوع لعام 2015 أو تجاوزها. إلا أن اللجنة أشارت أيضا إلى بقاء المزيد مما يمكن عمله في مظاهر عديدة. ونظرا لتأسيس برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مؤخرا، عبرت اللجنة عن اهتمامها لرؤية تنفيذ هذا البرنامج وهو يكتسب زخما.

29- وأشارت اللجنة إلى تشابه وجهات نظر كل من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق فيما يتعلق بالحاجة إلى المزيد من التركيز على تحسين الكفاءة والاستدامة وأداء الحكومات. وعبرت عن تقديرها للعمل الذي بادرت به إدارة الصندوق في هذا الصدد. كذلك أشادت أيضا بجهود الإدارة في مجال اللامركزية.

30- ودعت اللجنة إدارة الصندوق إلى توفير تطابق أوضح وأكثر تحديدا بين نقاط الضعف المحددة والإجراءات التصحيحية المبادر بها بغية الوصول إلى فهم أفضل. واستجابة لطلب بإدراج مؤشر خاص بإدارة المعرفة، أوضحت إدارة الصندوق بأن العديد من مؤشرات إطار قياس النتائج الموجودة المبلغ عنها في هذا التقرير تعكس الأداء في مجال إدارة المعرفة، وأن الملحق الأول بهذا التقرير (الخاص بوضع التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق) يتضمن إبلاغا عن التقدم المحرز على خلفية الالتزامات ذات الصلة بإدارة المعرفة. وسعت اللجنة أيضا لفهم أساس المؤشر الخاص بعدد الأشخاص الذين تم التوصل إليهم وعدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر.

31- وأشارت اللجنة إلى رغبتها في أن يبلغ التقرير التالي عن الفعالية الإنمائية للصندوق عن بعض الأنشطة المحددة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزام المعقود للتجديد العاشر لموارد الصندوق بأن اغطي 50 بالمائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قضايا تتعلق ببلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

32- وأخيرا، عبرت اللجنة عن تطلعها لاستلام التقرير المجمع عن فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق للعام القادم.

**البند 5: جدول الأعمال المؤقت المعدل للجنة التقييم لعام 2016**

33- ناقشت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعدل للجنة التقييم لعام 2016 (EC 2015/90/W.P.3). وأشير إلى أن النسخة المعدلة تعكس القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الخامسة عشرة بعد المائة بنقل عرض كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق من ديسمبر/كانون الأول إلى سبتمبر/أيلول بدءا من عام 2016. ولاستيعاب هذا الجدول الزمني الجديد، سيتم نقل دورة اللجنة التي كانت تعقد سابقا في يونيو/حزيران إلى أوائل شهر سبتمبر/أيلول. إضافة إلى ذلك، تعكس هذه النسخة المعدلة قرار اللجنة بتقريب موعد الدورة المخطط لها لشهر نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إلى يونيو/حزيران 2016.

34- صادقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت المعدل لعام 2016 مع عقد دوراتها في مارس/آذار، ويونيو/حزيران، وسبتمبر/أيلول، وأكتوبر/تشرين الأول. كذلك أحاطت اللجنة علما بتوليفة التقييمات المقترحة لهذه الدورات.

35- وأخيرا، سيعدل جدول الأعمال المعدل مرة أخرى لإدراج موافقة اللجنة على النظر في تقرير التقييم التجميعي المشترك الخاص بتنمية المراعي في دورتها المقررة في يونيو/حزيران 2016.

**البند 6 من جدول الأعمال: تقدير أداء برنامج التنمية المستدامة في المناطق الريفية الجبلية في ألبانيا**

36- استعرضت اللجنة تقدير أداء برنامج التنمية المستدامة في المناطق الريفية الجبلية في ألبانيا (2007–2013) المدرج في الوثيقة EC/2015/90/W.P.4، وأحاطت علما بهدف البرنامج المتمثل في تحسين الدخول الأسرية، وبخاصة في صفوف السكان الريفيين الأفقر.

37- وتم لفت انتباه اللجنة إلى أنه وعلى الرغم من الإبلاغ عن عدد من الأنشطة والنواتج المختلفة، فقد كان من الصعب تقدير مستوى الإنجاز المتحقق نظرا للافتقار إلى أهداف خط الأساس والمؤشرات الكمية المتعلقة بغاية البرنامج وأهدافه. علاوة على ذلك، لم يجر أي استعراض لمنتصف الفترة لضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية لتلافي أي ضعف يتعلق بالتصحيح او التنفيذ.

38- أشارت نتائج هذا التقدير إلى التنفيذ الناجح للاستراتيجيات المتجذرة الرامية إلى تحسين التخطيط والتسيير التشاركيين على المستوى المحلي، وإعادة إعمار البنى الأساسية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمالة من خلال مرفق القروض. إلا أنه أشير أيضا إلى الإخفاقات في استهداف الأسر الفقيرة؛ وأسعار الفائدة المثبطة على القروض (17.5 إلى 21 بالمائة)، التي لم تشجع أشد الفقراء فقرا؛ والعدد الصغير للمستفيدين المباشرين؛ والافتقار إلى فرص متكافئة بين الجنسين، من بين جملة قضايا أخرى.

39- وأحاطت اللجنة علما بأن ألبانيا، وفي الدورات الثلاث الأخيرة، قررت أن لا تطلب قروضا من الصندوق. وسعت اللجنة، وأبدت تقديرها للحصول على توضيحات من الإدارة حول الانخراط مع ألبانيا في المستقبل.

40- عبرت اللجنة عن تقديرها لالتزام إدارة الصندوق بالاستعراض الدقيق لنتائج هذا التقدير لتعميم الدروس الرئيسية وقرارها بنقل هذه النتائج إلى الحكومة الألبانية وغيرها من الشركاء الإنمائيين كي ينظروا فيها ويطبقوها في مشروعات مشابهة.

41- وأخيرا، رحبت اللجنة باستعداد إدارة الصندوق للإبلاغ عن نقاط الضعف، مثل قضايا التصميم التي لم يتم اقتناصها على الرغم من عمليتي تعزيز الجودة وضمان الجودة المتينتين في الصندوق، وقضايا التنفيذ التي لم يتم التطرق لها خلال بعثات الاشراف ودعم التنفيذ. وبهذا الصدد ستفكر إدارة الصندوق في سبل تجنب نقاط الضعف المشابهة.

**البند 7: تعديل سياسة التقييم في الصندوق**

42- صادقت اللجنة على الوثيقة EC 2015/90/W.P.2 لعرضها على الدورة السادسة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. وتتضمن هذه الوثيقة مقترحا لتعديل الفقرة 54 من سياسة التقييم تماشيا مع القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته الخامسة عشرة بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2015 لنقل عرض كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق على المجلس التنفيذي من دورة ديسمبر/كانون الأول إلى دورة سبتمبر/أيلول بدءا من عام 2016. كما وافق المجلس أيضا على التعديل المرافق للجدول الزمني للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق في سياسة التقييم.

43- وهكذا، وبناء على ما اقترح في الوثيقة EC 2015/90/W.P.2، تعدل الفقرة 54 من سياسة التقييم والتي كان نصها الأساسي على النحو التالي: "في كل عام، سيعرض مكتب التقييم المستقل التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق على إدارة الصندوق ومن ثم على لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في دورتيهما في شهر **ديسمبر/كانون الأول**" بحيث تغدو: "في كل عام، سيعرض مكتب التقييم المستقل التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق على إدارة الصندوق ومن ثم على لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في دورتيهما في شهر **سبتمبر/أيلول**".

**البند 8: الإجراء المقترح لإعداد محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها وتداولها**

44- نظرت اللجنة في الاقتراح الوارد في الوثيقة EC2015/90/W.P.7 الخاص بالإجراء المقترح لإعداد محاضر دورات لجنة التقييم والموافقة عليها وتداولها، الذي أعده مكتب سكرتير الصندوق استجابة لطلب تقدمت به اللجنة في دورتها التاسعة والثمانين بهدف تبسيط إبلاغ المجلس التنفيذي.

45- ووافقت لجنة التقييم على المقترح بالحد من السجلات الرسمية المكتوبة للدورة وقصرها على المحاضر التي سيتم تداولها لاحقا مع المجلس التنفيذي، والتوقف عن إعداد تقرير مكتوب لرئيس اللجنة، مع الفهم السائد بأن رئيس اللجنة سوف يستمر في تقديم بيان شفهي في دورة المجلس التنفيذي التي تعقب دورة اللجنة استنادا إلى المحاضر. ويتواءم هذا المقترح تماما مع تعريف اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي كما هو وارد في الوثيقة EB 2011/102/R.47/Rev.1.

46- ولاستكمال هذا المقترح، وافق مكتب سكرتير الصندوق على إعلام اللجنة بالخط الزمني الضروري لتداول مسودة المحاضر باللغات الرسمية الأربعة. وسيتم تحديد هذا الخط الزمني في الفقرة 12 من النسخة النهائية المعدلة من الوثيقة EC 2015/90/W.P.7.

**البند 9: النسخة الثانية من دليل التقييم**

47- أحاطت اللجنة علما بالتوصيف الشفهي الذي تقدم به مكتب التقييم المستقل عن كيفية التطرق للتعليقات التي أثيرت خلال الدورة غير الرسمية التي عقدت بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2015 في الصيغة النهائية من النسخة الثانية من دليل التقييم. وسيستخدم هذه الدليل لجميع التقييمات التي يجريها المكتب بدءا من يناير/كانون الثاني 2016، ويتوقع له أن يرسي الأساس لإعداد اتفاقية مواءمة جديدة بين نظامي التقييم الذاتي والمستقل في الصندوق.

48- واستجابة لطلب بتسليط الضوء تحديدا على التعليقات قد تم تبنيها وكيف تم تبنيها، أوضح المكتب بأنها تلك المدرجة في الصفحة 41 من الدليل. ورحبت اللجنة بالنسخة الجديدة المحسنة، وخاصة بإدراج رسم بياني لمقارنة الاختلافات مع النسخة الأولى، ونظرية التغيير، والنسخة القادمة من هذا الدليل باللغات الرسمية الأربعة للصندوق.

49- وأعلم مكتب التقييم أعضاء اللجنة بأن اتفاقية المواءمة هي الآن قيد الإعداد والمناقشة مع إدارة الصندوق، وسوف يتم تقاسمها مع أعضاء اللجنة، كما هو مطلوب، قبل استكمالها في نسختها النهائية في أوائل العام القادم. وستضمن هذه الاتفاقية استخدام الإدارة والمكتب لنفس معايير التقييم ولنفس نظام التصنيف ووسائله بهدف تعزيز القدرة على مقارنة النتائج التي يبلغ عنها الطرفان.

**البند 10: مسائل أخرى**

50- تحت بند مسائل أخرى، رحبت اللجنة بالتقرير الذي أعده مكتب التقييم المستقل عن الندوة التقنية المنعقدة بتاريخ 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 حول تعزيز القدرة على تقييم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: ""القضاء التام على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ونظم هذه الندوة مكاتب التقييم في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، وبرنامج الأغذية العالمي في إطار التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وفي إطار السنة الدولية للتقييم.

51- وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة EC 2015/90/INF.1 وأثنت على مكتب التقييم ومكاتب التقييم النظيرة له في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على هذه المبادرة. وأشير إلى الغاية من هذه الندوة وهي المساهمة في الفهم المشترك لكيفية تقييم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وغيرها من المنظمات الدولية والدول الأعضاء مع أهداف الندوة التالية: (1) تشاطر الدروس المستفادة حول القدرة على تقييم الأهداف الإنمائية للألفية ومبادرات الشراكة الأخرى على نطاق مشابه؛ (2) الاستعراض المشترك للتحديات الرئيسية التي يواجهها التقييم فيما يتعلق بجدول التنمية 2030 على وجه العموم وأهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص؛ (3) تحديد الخطوات الملموسة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها نحو بناء القدرة على تقييم الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

52- وبعد اختتام مداولات اللجنة، عبر رئيس اللجنة عن تقديره لأعضائها ولمكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق وموظفيه، وللمترجمين الفوريين والمراسلين على مساهمتهم في إنجاح هذه الدورة.